وزير الصناعة والتجارة في حديث شفاف لـ « الثورة » :

بيع صوامع الغلال الحكومية خطأ استراتيجي وراءه منافع شخصية

لا نستطيع ضبط الأسواق إلا عندما تكون الدولة سوية وقوية

بعد تحديدي موعد إجراء هذه المقابلة مع وزير الصناعة والتجارة الدكتور سعد الدين بن طالب ذهبت باكرا صباح يوم الأحد حسب الموعد المحدد وبينما كنت منتظراً انظر إلى ساعتي تفاجأت بحضور الوزير يحمل ملفاته بين يديه مشيا إلى مكتبه دون مرافقين يحيطون به كما تعودنا تبسمت وقلت الأمور تبشر بخير وبعد إبلاغه بحضوري دخلت وبدأت اطرح عليه أسئلتي وهو يجيبني بشفافية مطلقة حيث تحدث بمرارة عن بيع صوامع الغلال الحكومية للقطاع الخاص لتحقيق مصالح شخصية معتبرا ذلك خطا استراتيجي ورغم سؤالي له عن رأيه بالنسبة للدعم الحكومي للمشتقات النفطية بهدف إحراجه أجابني بعد برهة من الوقت قائلا لست مع إهدار موارد الدولة ولكن مع ترشيد الدعم وإيصاله إلى مستحقيه وبتذاكي مني حاولت مرة أخرى معرفة مصداقية الرجل بما يطرحه سألته عن قدرت وزارته في ضبط الأسواق فاجأني برده قائلاً عندما تكون الدولة قوية وسوية نستطيع تطبيق القانون مزيدا من التفاصيل في سطور هذا اللقاء.

حاوره/عبدالله الخولاني

الصناعة الوطنية أصيبت في مقتل والطاقة اكبر مشكلة
نحن مع ترشيد دعم المشتقات النفطية وما يحدث الآن إهدار لموارد الدولة

● بداية لو تحدثنا عن أولويات الوزارة خلال الفترة القادمة؟

– السؤال أجبت عليه أكثر من مرة الأولوية الأولى الاطمئنان على المخزون الاستراتيجي من السلع والمواد الغذائية والحمد لله في هذا الجانب نرى أن المخزون مطمئن وهناك حوالي أكثر من ٤٦١ألف طن من القمح موجودة في الموانئ والصوامع وهذا غير ما هو موجود في الأسواق وما سيتم استيراده وفي الجانب السعري هناك انخفاض لأبأس به فيما تتمثل الأولوية الثانية إعادة تأهيل مباني الوزارة سواء المتضررة من أحداث الحصبة أو المستأجرة كما أن هناك برنامج متكامل للوزارة لهذا العام.

وعندما يتم إعادة تأهيل الوزارة وهيكلتها سنذهب للعمل على تنفيذ البرنامج العاجل على المدين المتوسط والطويل ولكن هناك أشياء ملحة خاصة ما تتعرض له الصناعة الوطنية من شحة وغلاء في أسعار الوقود والكهرباء.

تصور

●..ما هو تصوركم لإقامة شراكة حقيقية مع القطاع الخاص بعيدا عن الشعارات والأمنيات؟

الحكومة بشكل عام وليس وزارة الصناعة يجب أن تكون راعية للقطاع الخاص وربما وزارة الصناعة هي ذراع الحكومة لتحقيق هذا الهدف، فتحقيق التنمية ليست مسئولية الحكومة فقط ولكن مسئولية القطاع الخاص من خلال الصناعة والتجارة والخدمات والموانئ وغيرها بمعنى الاستثمار وهو ما يجب أن نركز عليه بشكل أكبر ليس فقط الاستثمار المحلي ولكن جذب الاستثمارات الدولية وفي قطاعات استراتيجية من خلال استغلال اليمن لموقعها الاستراتيجي.

الطاقة

● هل هناك توجهات محددة في هذا الجانب؟

– نعم من خلال التركيز على الصعوبات والمشاكل التي تواجه القطاع الصناعي واجزم أن أهم هذه المشاكل هي الطاقة فلا صناعة بدون طاقة والإشكالية الثانية هي الإدارة فمثلا المناطق الصناعية يجب حل إشكالية إدارتها وتزويدها بالخدمات سواء من خلال استثمارات الدولة أو القطاع الخاص بالإضافة إلى تسهيل عملية الاستيراد والتصدير ومراجعة القوانين التي قد تعترض إقامة بعض الصناعات والأمر الذي يجب أن أشير إليه هو أن اليمن اقتربت من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وهذا سيساهم في جذب الاستثمارات إلى اليمن لأن الانضمام يعطي إشارة بأن اليمن بلد منفتح وجاذبة للاستثمارات الداخلية والخارجية لكن قبل كل ذلك لابد أن نصل إلى الاستقرار السياسي حتى أيضا في المرحلة الانتقالية لأنه بدون ذلك الاستقرار لا يمكن تحقيق شيء فالحكومة ورجال المال والأعمال والمستثمرين يشعرون بقلق عميق مما يمكن أن يحدث في اليمن ومن هنا ندعو كل من يساهم في هذا القلق أن يقف عن ممارساته المقلقة للبلاد.

من خلال حديثكم تم التركيز على مشكلة الطاقة التي يعاني منها القطاع الصناعي هل يفهم من ذلك أن هناك توجها حكومياً لخفض أسعارها؟

كما يعلم الجميع الكهرباء والمشتقات النفطية مدعومة من قبل الدولة ولكن الحل الصحيح هو كيف يمكن الاستثمار في طاقة رخيصة وهذه الطاقة تتمثل في الغاز ولكن استيراد الديزل والمازوت لإنتاج الكهرباء كأنك تغتسل بمياه معدنية وهذا مكلف ولا يمكن للدولة أن تستمر في دعم هذه الطاقة للصناعة أو غيرها فمن غير المعقول أن ندعم الطاقة لإذابة الحديد ولكن ما يجب أن يحصل هو البحث عن طاقة رخيصة والطاقة الرخيصة للأسف السياسات السابقة كانت مدمرة للتنمية الصناعية بصورة خاصة والتنمية بشكل عام لأن الغاز تم بيعه بأسعار منخفضة وما كان يجب بيع الغاز.

ترشيد

● هل انتم مع إلغـــاء الدعم عن المشتقات النفطية؟

– أنا مع ترشيد الدعم حتى يصل إلى مستحقيه وما يحدث الآن هو إهدار لموارد الدولة بشكل كبير ويجب أن نبحث عن وسائل لوصول هذا الدعم للقطاعات المشغلة للأيدي العاملة بشكل كبير مثل الزراعة والنقل البسيط فلذلك لا يجب أن نحدث صدمة جراء إلغاء الدعم ولكن على المدى الطويل عندما تحدث تنمية اقتصادية يمكن أن نحرك الأسعار بحسب قدرات السوق على تحملها ولكن أنا لست مع إهدار موارد أساسية للدولة كان يمكن أن تتجه نحو الإنتاج والتنمية

يستفيد منها الشعب وليس أشخاص كما هو الحاصل ولذا علينا إعادة النظر في هذه الإجراءات.

دولة قوية

● هل وزارة الصناعة والتجارة قادرة على مراقبة الأسواق وضبط الأسعار وبصوره يلمسها المواطن على الواقع؟

– السوق اليمنية كانت على مدى سنوات طويلة مفتوحة لكل أصناف التجارة منها المهرب ومنها ما يدخل بالطرق الشرعية وكله تجارة تبحث عن الأسعار المخفضة والسلع ذات الأسعار المخفضة يشوبها كثير من العيوب

وبالذات عندما تدخل اليمن عن طريق التهريب ونحن نعاني منذ زمن طويل من ضعف رقابة الدولة على أشياء كثيرة وليس فقط على الأسواق، لكن بالنسبة للقوانين عندنا تخمة منها ولكن المشكلة هي في التطبيق، ونتحدث بصراحة إلى إذا كنا من مشكلة إيصال شاحنة ديزل من الحديدة إلى صنعاء فما بالك بأسواق تحتاج عدد كبير من الموظفين النزيهين وغير ها من الإمكانيات وخاصة أن تكون الدولة قوية وتحظى بثقة المواطن بأنها دولة قوية، وهذه السمة قد تم تخريبها في مؤسسات الدولة وعندما يثق المواطن بأن الدولة قوية ستكون الرقابة شعبية أولا ثم تكون رقابة دولة وهذا ليس بسيط كما يتصوره البعض.

مشكلة الإدارة

● انتم قمت بزيارة بعض الوحدات الاقتصادية المتعثرة التابعة للحكومة..هل هذا مؤشر لإعادة تاهيل هذه الوحدات؟

– هذا لن يتم إلا بعقلية جديدة تجاه الصناعة بشكل عام والصناعة المملوكة للدولة بصورة خاصة وبالنسبة للقطاع الخاص هو أدرى بما يجب أن يفعله والمتغير الأساسي في اليمن هي الطاقة وارتفاع أسعارها فمثلا مصانع الاسمنت تعاني من ارتفاع في أسعار الديزل والمازوت وهي تشتريه بالسعر العالمي وهذا مكلف ومع ذلك لا ننسى المشاكل التي تعاني منها الصناعة الوطنية المملوكة للدولة وهي الإدارة التي تحتاج إلى تحديث وتخمة العمالة فيها وعدم الكفاءة في الإنتاجية وهذا كله يحتاج إلى إعادة نظر وهناك صناعات لم يتم التحديث فيها منذ زمن طويل مثل صناعة الغزل والنسيج.

الآلات قديمة

● صناعة الغزل والنسيج في اليمن تكاد تكون معدومة رغم وجود مصانع حكومية لكنها متوقفة وتعاني من مشكل مزمنة متى سيتغير هذا الوضع؟

– هناك فرق بين مصنع الغزل والنسيج في صنعاء وعدن فمصنع عدن لم يتم فيه أي تحديث وهي الآلات قديمة لا تستطيع أن تنافس المنتجات المستوردة بينما مصنع الغزل والنسيج في صنعاء قدم تم الاستثمار فيه على مدى سنوات بمبالغ كبيرة وتم جلب الآلات حديثة ولكن إلى الآن لم يبدأ بالإنتاج ولا يعلم السبب في ذلك إلا الله وقد طلبنا إدارة هذا المصنع مرات كثيرة ولم تستمع إلينا وعندما نجد مجلس الإدارة سنفهم منهم أوضاع المصنع.

مفاوضات

● كثر الحديث عن قرب انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية ولكن هذا لم يحدث..متى ستنظم اليمن لهذه المنظمة؟

– المفاوضات عبارة عن إجراءات وقوانين وتحديدات في الرسوم المختلفة وإصلاح الأنظمة وعندما تنتهي اليمن من ذلك وأيضا التفاوض مع الدول الأخرى فيما يسمى بالعوائق التجارية وفي هذا الجانب انهينا التفاوض مع كل الدول ولم تبق إلا دولة دخلت حديثا في التفاوض معنا وهي أوكرانيا وهي على مسائل محددة وإذا انهينا الاتفاق مع أوكرانيا خلال الربع الأول من العام الجاري يبقى قانون حماية الملكية الفكرية وهو موجود منذ فترة في مجلس النواب للموافقة عليه وإذا تم ذلك ستكون المراجعة النهائية في موقف اليمن وبعد ذلك سيتم قبولها كعضو كامل ونتوقع أن يتم ذلك من ثلاثة إلى ستة أشهر لأنها مسألة تفاوض أما أن نقبل بما يقدموه أو يقبلون بما نقدمة.

شروط المنظمة مطبقة

● كان هناك تخوف لبعض أفراد القطاع الخاص من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية..هل تم إزالة هذه المخاوف؟

– القطاع الخاص المستنير يعلم جيدا بأن شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية قد طبقت فعلا على الواقع ولم يبق شيء جديد سنأتي به والقطاع الخاص المستنير يعلم أن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية هو في مصلحة السوق المحلية والاقتصاد اليمني لأنه عندما ينتعش هذا الاقتصاد سيكون الجميع مستفيداً بما فيه القطاع الخاص والتخوف ليس في محله لأن الشروط التي هم يخافون منها هي مطبقة الآن وليس هناك جديد اللهم إلا أن سمعتنا ومصداقيتنا ستكون اكبر في الأسواق التجارية العالمية.

ستتوقف

● ماذا عن رؤية الوزارة لتطوير قدرات مصانع الاسمنت الحكومية على المنافسة؟

– إذا استمرت على ما هي عليه ستتوقف ولكن هي بصدد تنفيذ برنامج لإعادة تأهيل نفسها وخفض التكلفة وأيضا هناك نقاش لتغيير الوقود المستخدم بوقود اقل كلفة مثل الفحم لكن نتمنى أن تكون استراتيجية حكومية وليس وزارية وتكون النظرة إلى مسألة الطاقة نظرة استراتيجية عامة وان نستطيع مراجعة أنفسنا فيما يخص الغاز وانتاج الطاقة الكهربائية بالغاز؟

احتكار القلة

● هل تتفق مع الطرح القائل أن السوق اليمنية مفتوحة مابين تجار الحلقات الوسطى فقط وهناك احتكار القلة مستدلين على ذلك بتجارة القمح؟

– لا اتفق مع هذا الطرح وبالنسبة للقمح ربما عدد التجار المستوردين قليل ولو كان هناك احتكار ما تراجعت أسعار مادتي القمح والدقيق في السوق ولكن مشكلة القمح أن المستور لابد أن يمتلك صوامع للتخزين ومع ذلك هناك طلبات من بعض التجار لإقامة صوامع، وكان هناك خطأ استراتيجي تم في السابق ببيع صوامع الدولة وكان يمكن فتحها أمام التجار الآخرين ولكن لا أدري ماذا كانت الحكمة من بيع الصوامع لأنها لا تكلف الدولة شيئاً وإنما مصالح ذاتية أن تنتقل ملكية هذه الصوامع للقطاع الخاص.

القطاع الصناعي يصدم

● هل هناك دراسات أجريت لمعرفة خسائر القطاع الصناعي نتيجة الأحداث التي شهدتها اليمن ؟

– لم يتم ذلك لأن الأحداث لم تنته بعد ولكن أعتقد أن القطاع الصناعي تعرض لصدمة كبيرة ونحن الآن بصدد البحث عن حلول للمشكلة التي يعاني منها القطاع نتيجة الأحداث الحالية تتمثل في توفير الطاقة والحكومة هي منظم للنشاط الصناعي وليس شريك والحكومة عليها أن تركز على توفير الخدمات وتترك الصناعة للصناعيين؟

نصيحة

● ما هي نصيحتك للقطاع الخاص في هذا الجانب؟

– القطاع الخاص هو الذي سيدعو الحكومة إلى توفير البيئة الملائمة لعمله فالقطاع الخاص أذكى من أن ينتظر من الحكومة توجيه استثماراته ولكن الحكومة إذا وفرت منطقة صناعية فيها الخدمات ووفرت العمالة المؤهلة فإن القطاع الخاص سيهب للاستثمار والأهم من ذلك هو توفير الأمن والاستقرار والقطاع الخاص الذي يمتلك الكفاءة سيتمر ومن لا يمتلكها سيختفي والسوق مفتوحة وعلى القطاع الخاص اليمني أن يتعلم من تجارب الآخرين.

استراتيجية

● كان هناك استراتجية للتنمية الصناعية اعدت بالتعاون مع الجانب الماليزي متى سترى النور هذه الاستراتيجية وتطبق على ارض الواقع؟

– كان هناك مشروع لإقامة منطقة صناعية وتوقفت نتيجة الأحداث وربما ستستأنف ونعيد التفاهم لتنشيط هذه الاستراتيجية من جديد.

علاقة

● ماذا عن علاقة الوزارة بمنظمات المجتمع المدني ذات الطبيعة الاقتصادية؟

– هناك تفاهمات تمت مع عدد من منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة بعمل الوزارة مثل الغرف التجارية والجمعيات واتفقنا على رؤى مشتركة وتم الكلام بكل شفافية وصراحة.

آلية

● هيئة المواصفات بصدد تطبيق آلية جديدة للرقابة على الواردات لليمن وهذا ربما سيثير حفيظة بعض أفراد القطاع الخاص لاعتبارات معينة؟

– إن طلبت من هيئة المواصفات أن تعيد هيكلة نفسها وفي وسائل تعاملها مع المجتمع وبالتأكيد هناك عيوب في عملها ويجب إصلاحه بشكل سريع ولن يتم ذلك إلا بالتفاهم والتحاور مع القطاع الخاص لأنه من يتعامل مع هذه الهيئة ونحن نطمح لأن تكون رقابة هذه الهيئة كشوكة الميزان بين التاجر والمجتمع وتحمي القطاع الخاص من الدخلاء وتساهم في رفع جودة الصادرات اليمنية للخارج والواردات وتوحيد المواصفات اليمنية مع المواصفات الخليجية، والسوق اليمنية يجب أن لا تقبل بالغشاشين وهذا يتم إما عن طريق التهريب أو إدخال هذه المواد عن طريق المنافذ الجمركية بطريقة غير قانونية وهذا يجب أن نمنعه وأن نمنع التاجر الذي ينافس بطريقة غير مشروعة ببضاعة مغشوشة ورخيصة.

استقرار سياسي

● هل هناك نقطة تودون إثارتها لم يتم التطرق إليها في هذا الحديث ؟

– سأكرر ما قلته أننا بصدد مرحلة جديدة في مجال التنمية والاستقرار السياسي ثم نترجم هذا الاستقرار إلى تنمية واستقرار اقتصادي وهذا يحتاج الى تغيير العقلية والذهنية في كل قطاعات المجتمع بدءاً بالسياسيين ثم نقف ونحارب المصالح الذاتية التي تركزت على مدى عقود وهي مصالح مشوهة للاقتصاد وللسياسة وهذا ما نتمنى أن يحدث لأن هذه المصالح التي تكونت هي بتعبير دراماتيكي هي مصاصة دماء وعندما ننتهي منها سنتجه لبناء اقتصاد قوي يكون تحت رقابة حكومية قوية وبرلمان قوي.

متفائل

● هل وزير الصناعة متفائل بمستقبل اليمن اقتصاديا؟

– إذا حصلت هذه الشروط التي ذكرتها سابقا نعم متفائل لأنها معادلة الاستقرار والتقدم لأن البلاد ستدار بعقلية صحية وليس بعقليات مريضة وأنانية.

القطاع الخاص المستنير مع الانضمام لمنظمة التجارة العالمية
هيئة المواصفات ستكون شوكة الميزان بين التاجر والمستهلك